

مدى اعتماد المصارف التجارية الأردنية على تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ قرار الإقراض

فيلاي طارق

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس (الجزائر)

tarekfilali@hotmail.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء درجة اعتماد المصارف التجارية الأردنية على المعلومات النوعية عند قيامها بعملية تحليل مخاطر الائتمان من أجل اتخاذ قرار ائتماني سليم. لتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال توزيع 130 إستبانة على موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن و التي بلغ عددها 22 بنكا. ثم إخضاع الاستبانات المسترجعة و عددها 114 إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)¹ حيث تم تطبيق أسلوب التحليل العاملي (factor Analysis) من أجل تقليص المتغيرات و الوصول إلى مجموعة من المتغيرات خاصة بعينة الدراسة كما تمت الاستعانة بالتحليل الوصفي و تحليل التباين لبلوغ الأهداف المسطرة.

الكلمات الدالة : تحليل مخاطر الائتمان - المعلومات النوعية - قرار الاقراض - البنوك التجارية الأردنية.

Abstract:

The objective of this study is to investigate the dependence of Jordanian commercial banks on the qualitative information in undertaking the process of credit risk analysis in order to rationalize the credit decision making process. To achieve this objective data were collected through the distribution of 130 questionnaires to the staff of commercial banks operating in Jordan. Only 114 questionnaires have been subjected to the process of statistical analysis using SPSS, where they applying the method of factor analysis to reduce the variables number of the study, in addition to the use of descriptive statistical techniques and methods of analysis of variance.

Keywords: Analysis of credit risk – the qualitative information - lending decision - the commercial banks of Jordan.

¹ Statistical Package for Social Sciences.

مقدمة:

تلعب البنوك التجارية دوراً مهماً في عملية تجميع و توجيه المدخرات الوطنية بما يتلاءم و متطلبات النمو الاقتصادي، إذ تتأتى أهمية هذا الدور من خلال عملها كوسيط مالي بين وحدات الفائض المالي (Surplus units)، و وحدات العجز المالي (Deficit units). و قد تزايدت أهمية دور القطاع المصرفي في الأردن لغياب دور سوق رأس المال في توفير متطلبات التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي للشركات الأردنية، و يعود ذلك إلى طبيعة و خصائص هذا السوق التي لم تجعل منه بديلاً ناجحاً للقطاع المصرفي الأردني بالرغم من الإجراءات الحكومية لتطوير هذا السوق و تفعيل دوره في الاقتصاد الأردني (زريقات، 2009).

في ظل تطبيق الأردن لبرنامج التصحيح الاقتصادي و التحرير المالي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، شهد القطاع المصرفي في هذا البلد تطوراً ملحوظاً تمثل في ارتفاع أعداد المصارف و تزايد فروعها، كما ارتفع إجمالي ما تقدمه البنوك التجارية من تسهيلات ائتمانية لمختلف القطاعات الاقتصادية من 24546.5 مليون دينار في نهاية سنة 2000 إلى 14451.4³ مليون دينار في نهاية 2010.

إن تغير الأوضاع في المنطقة و على المستوى العالمي، بدءاً بتزايد حالة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة بعد احتلال العراق و تعثر عملية السلام وقيام العديد من الثورات الشعبية في البلدان العربية إضافة إلى ظهور الأزمة المالية، دفعت المصارف بصفة عامة و الأردنية على وجه الخصوص إلى الرفع من مستوى الأمان بما يضمن سلامة معاملاتها المالية، حفاظاً على حقوق المودعين و المساهمين على حد سواء.

هذا الأمر تطلب الاعتماد على طرق علمية في تحليل و تقييم مخاطر الائتمان و التحوط ضدها بهدف التقليل من احتمالية تعثر البنوك و الوقوع بالتالي في مواجهة مشاكل الديون التي تؤثر سلباً على سلامة وضعها المالي.

كما دلت تداعيات الأزمة المالية في الوقت الراهن مع تزايد إفلاس العديد من البنوك على مستوى العالم، على هشاشة النظام المالي الدولي، مما يؤكد على حاجة المؤسسات المالية بوجه عام و البنوك على الخصوص التخطيط السليم لنشاطاتها المالية خاصة تلك التي ترتبط بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها بما يتلاءم مع المعايير و الإجراءات المطبقة لمنح تلك

² جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي سنة 2000 ، ص 30.

³ جمعية البنوك في الأردن، تطور القطاع المصرفي 2000-2010 ، ص 36 .

التسهيلات و طرق تقييمها و متابعتها. و عليه أضحت السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك في مجال التسهيلات الائتمانية تتمثل في كيفية إدارة المخاطر لما لتعثر المؤسسات المانحة للقروض من انعكاسات سلبية على قيمتها السوقية في أسواق رأس المال إضافة لضياع حقوق المودعين.

تسعى هذه الدراسة من خلال معالجتها لهذا الموضوع الهام بالنسبة للبنوك خصوصا، في ظل الأوضاع المتأزمة عالميا و تداعياتها على اقتصاديات الدول كافة، إلى إبراز قصور البنوك في تقييم مخاطر القروض الممنوحة و طرق التكيف معها و تطور الطرق المتبعة في تقييم تلك المخاطر. من جانب آخر، تعود أهمية الموضوع كذلك إلى الإشكالية التي طرحها الانفتاح الاقتصادي في الأردن، من خلال رفع القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة و دخول البنوك الأجنبية إليه، مما جعل البنوك المحلية تواجه منافسة و تحديات جديدة. هذا الواقع الجديد خلق حاجة إضافية لدى البنوك المحلية، لدراسة القروض الممنوحة من قبلها من أجل الحفاظ على سلامة مركزها المالي في ظل المنافسة بشكل يحقق لها حصة في سوق المال و المساهمة في تفعيل الاقتصاد الوطني.

من هذا التقديم سنحاول إيضاح ما هي درجة اعتماد البنوك التجارية العاملة في الأردن على التحليل الائتماني عند اتخاذ قرارات الإقراض، وهل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة و بين درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى هذه البنوك، و أخيرا هل يمكن اقتراح نموذج عملي لتحليل مخاطر الائتمان خاص بالبيئة الأردنية.

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة، سنقوم بالتعرض الى بعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع في الدول النامية و المتقدمة، ثم سنفحص الفرضيات المطروحة في الدراسة و في الأخير سيتم التطرق للتحليل العاملي للمتغيرات النوعية.

أولا: الدراسات السابقة:

لقد تناول عدد لا بأس به من الباحثين والمؤلفين موضوع تحليل مخاطر الائتمان في البنوك، ولا يكاد يخلو كتاب في إدارة البنوك من التطرق إلى هذا الموضوع أو جانب من جوانبه، إلا أن الدراسات الميدانية المتعلقة بتحليل مخاطر الائتمان تتسم بالندرة خصوصا في الدول النامية. فبالرغم من محاولات هذه الدول التحول التدريجي إلى اقتصاديات السوق (Market-Based Financial System)، إلا أنها لا تزال في المراحل الأولى من عملية

التحول ، خصوصا بعدما كشفت الأزمة المالية الأخيرة عن تعثر العديد من الدول الليبرالية، وعليه لا تزال العديد من الدول النامية تتبع أنظمة اقتصادية تقليدية غير مفتحة (Bank-based Financial System). ونظرا لاختلاف طبيعة النظام المالي في الدول المتقدمة عن الدول النامية من حيث مستوى الرقابة والشفافية والتطور والمنافسة، سنتطرق في البداية لكيفية معالجة الدول النامية لعملية تحليل وتقييم مخاطر الائتمان ثم نخرج على بعض الدراسات الخاصة بالموضوع في الدول المتقدمة.

فيما يخص الدول النامية و في دراسة للعوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، حاول **معلا وظاهر (1999)** البحث عن نموذج مناسب لأهم العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، التي يجب أن تأخذها إدارة المصارف الأردنية بعين الاعتبار عند منح الائتمان، وبالشكل الذي يساعدها على توظيف أموالها بأحسن الوسائل وأقل المخاطر. وقد توصلت الدراسة إلى أن اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية يعتمد على مجموعة من العوامل المالية والتسويقية والاقتصادية والإدارية والقانونية بالإضافة لمعايير أخرى مثل مركزية المخاطر للعمليات ومشروعية الغرض من التسهيلات، وأن درجة استخدام هذه العوامل تختلف طبقا لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية. فقد كانت العوامل القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها. بينما حظيت المعايير المالية والمحاسبية بالمرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية مقارنة بالمعايير الأخرى، على الرغم من أهميتها في قياس ملاءة العمل وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية.

وفي دراسة أخرى **للمقطري (2010)** هدفت إلى تقييم مخاطر عملاء الائتمان في البنوك اليمنية عن طريق استخدام معلومات مالية وغير مالية . توصلت الدراسة إلى أن هذه الأخيرة تقوم باستخدام المعلومات المالية وغير المالية عند تقييم مخاطر عملاء الائتمان المصرفي بدرجة متوسطة، كما أوضحت أيضا أن البنوك العاملة في اليمن تعطي للمعلومات غير المالية أهمية أكبر من المعلومات المالية عند تقييم مخاطر عملاء الائتمان المصرفي.

خلافا للدول النامية، فالدول المتقدمة ونظرا لطبيعة أنظمتها المالية المتحررة، ودرجة الرقابة والشفافية والمنافسة العالية، حاولت وضع سياستها واتخاذ قراراتها المتعلقة بالجوانب المالية والنقدية بناء على دراسات عملية قائمة على نماذج قياسية يتم من خلالها التنبؤ والتقييم المستمر لمؤسساتها المالية والنقدية وعليه نجد عددا لا بأس به من الدراسات العملية حول الموضوع حيث نجد العديد من الباحثين الذين تطرقوا لمخاطر القروض، من بينهم **Al. Grunert et**

(2005) الذي حاول إظهار دور العوامل غير المالية في التصنيفات الائتمانية الداخلية على مستوى البنوك الألمانية، حيث توصل إلى بناء نموذج رياضي يتسم بدرجة عالية من الدقة في تصنيف الائتمان الداخلي، باستعمال البيانات المالية وغير المالية. كما بيّن الباحث أيضا أن المزج بين العوامل المالية وغير المالية يضمن درجة عالية من الدقة في التنبؤ بتعثر الشركات المقترضة.

من جهة أخرى قام **Salpina (2009)** بإجراء دراسة كانت الغاية منها تقييم إدارات مخاطر الائتمان على مستوى المصارف التجارية العاملة في دول البلطيق وذلك راجع إلى التطور السريع الذي شهدته المصارف التجارية العاملة في تلك المنطقة (ليتوانيا، لاتفيا، إستونيا) في الآونة الأخيرة، خصوصا فيما يتعلق باستقرار المصارف وتطور الطرق المستعملة في تقييم وإدارة مخاطر الائتمان من طرف هذه الأخيرة، وقد توصل الباحث في الأخير إلى أن البنوك التجارية العاملة في دول البلطيق تعتمد كثيرا على تحليل مخاطر الائتمان أثناء اتخاذها لقرار منح الإقراض كما بين الباحث أن المعلومات النوعية تعتبر واحدة من أهم الأدوات المستعملة في عملية التحليل الائتماني، وتوصل أيضا إلى أن أكبر كمية من المدفوعات المتأخرة كانت في البنوك العاملة في لاتفيا حيث بلغت في سنة 2008 ما يقارب 15 % من محفظة الائتمان وغالبية المدفوعات المتأخرة تتركز في القروض العقارية.

أما **Chiang (2010)** فقد قام بإجراء دراسة هدفت إلى استكشاف وفهم تصور البنوك التجارية لعملية الإقراض للمقاولين في هونج كونج حيث حاول الباحث معرفة العوامل التي تساعد المصارف التجارية العاملة في هونج كونج على اتخاذ قرارات الإقراض لفائدة المقاولين، حيث حاول تحديد المتغيرات التي تشكل معايير التقييم حيث قام في البداية بحصر مجموعة من العوامل المالية وغير المالية اعتمادا على بعض الدراسات ثم طبقها على مجموعة من المقترضين، وقد توصل إلى تشكيل نموذج خاص بتقييم المقترضين حسب المتغيرات التي افترضها سابقا من أجل مساعدة المصارف على اتخاذ قرار الإقراض من عدمه. كما توصل أيضا إلى نتيجة مفادها أن سياسات الإقراض المتبعة من طرف المصارف العاملة في هونج كونج هي نفسها المستعملة في مختلف المصارف الكبرى في مختلف أنحاء العالم (سياسات متعارف عليها دوليا).

في دراسة أخرى قام **Gumparthi (2010)** بتصميم وتطوير نموذج لتتقيط الائتمان وذلك من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية (قطاع صناعة السيارات) في الهند، حيث افترض إمكانية تصنيف الشركات الصناعية المقترضة إلى ثلاثة مجموعات حسب درجة

جدارتها الائتمانية: شركات ذات درجة مخاطرة منخفضة، متوسطة وعالية، وقد اعتمد الباحث على مجموعة من العوامل المالية وغير المالية في بناءه لنموذج الدراسة (28 عامل) والذي طبق على عينة من الشركات الصناعية الهندية المتخصصة في صناعة لواحق السيارات والتي بلغ عددها 70 شركة صناعية، وقد توصل الى بناء نموذج خاص بالدراسة يتميز بدرجة عالية من الدقة في تصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية الهندية حيث بلغت درجة دقة هذا الأخير 90%، وقد اختلفت الأوزان النسبية للعوامل المالية وغير المالية الداخلة في بناء النموذج الرياضي، حيث حاز كل عامل على نسبة محددة في تصنيف الشركات المقترضة، وتوصل أيضا إلى أن العوامل غير المالية تعتبر من أكثر العوامل أهمية في تصنيف الشركات المقترضة.

إضافة للدراسات السابقة الذكر، تقترح دراستنا الأخذ بعين الاعتبار مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في الأردن على المعلومات النوعية (العناصر الخمسة للتحليل الائتماني) أثناء اتخاذ القرار الائتماني. كما تختلف هذه الدراسة عن سابقتها من ناحية العينة المستهدفة التي تمثلت في مجموع البنوك التجارية العاملة في الأردن (محلية وأجنبية) عكس أغلب الدراسات التي استهدفت البنوك المحلية فقط. في الأخير تحاول الدراسة اقتراح نموذج عملي لتحليل مخاطر الائتمان خاص بالبيئة الأردنية انطلاقا من المتغيرات النوعية التي تمت الإشارة إليها، عن طريق استخدام أسلوب التحليل العاملي.

ثانيا: فحص فرضيات الدراسة:

قمنا بصياغة ثلاثة فرضيات رئيسية تتعلق في الغالب بدرجة استخدام المعلومات النوعية في عملية تحليل مخاطر الائتمان من أجل اتخاذ قرار ائتماني سليم، وجاءت الفرضيات على الشكل التالي:

✚ تستخدم البنوك التجارية العاملة في الأردن المعلومات النوعية في عملية تحليل مخاطر الائتمان بدرجة قليلة أثناء اتخاذها للقرار الائتماني.

✚ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك المذكورة.

✚ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) و درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

- لفحص الفرضية الأولى، تم الاعتماد على مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة لفقرات المعلومات النوعية الداخلة في عملية تحليل مخاطر الائتمان، حيث يوضح الجدول رقم (1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المعلومات النوعية:

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

نوع المعلومات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعلومات النوعية	4.3439	0.1095

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال spss.

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول رقم (1) أن البنوك التجارية العاملة في الأردن تستخدم المعلومات النوعية الداخلة في تحليل مخاطر الائتمان بدرجة كبيرة جداً في اتخاذ القرار الائتماني، وقد تبين ذلك من خلال احتساب المتوسط الحسابي للمعلومات النوعية والذي بلغت قيمته 4.3439 في حين بلغ الانحراف المعياري لهذه المعلومات 0.1095 مما يدل على وجود اتساق كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة.

كما تم الاعتماد أيضاً على اختبار **T-test** للعينة الواحدة لتعزيز النتائج المتوصل إليها، حيث يوضح الجدول رقم (2) قيم (t)، ومستوى دلالتها (**sig.2-tailed**)، عند مستوى استخدام قليل، لتحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ القرار الائتماني.

جدول رقم (2): اختبار **T-test** للعينة الواحدة لدرجة استخدام تحليل مخاطر الائتمان

على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

نوع المعلومات	قيمة t	مستوى الدلالة	متوسط الفرق بين المتغير والقيمة المفترضة.
المعلومات النوعية	40.4389	0.000	2.3439

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال spss.

فإذا كان مستوى دلالة قيم (t) أقل من 0.05، يمكننا رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبذلك فإن البنوك التجارية العاملة في الأردن تستعمل تحليل مخاطر الائتمان (المعلومات النوعية) بدرجة كبيرة في اتخاذ القرار الائتماني.

- أما في الفرضية الثانية، فقد تم استعمال تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لتحديد التباين بين إجابات أفراد العينة وفقا لخصائصهم الديموغرافية وعلاقة ذلك بدرجة استخدام وأهمية المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

ويعتبر تحليل التباين الأحادي اختبارا معلمي للتوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة للمعلومات النوعية.

جدول رقم (3): تحليل التباين الأحادي بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة والمعلومات النوعية.

الخصائص	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	2	0.7058	0.8875	0.515
	داخل المجموعات	111	47.9815		
المجموع		113	48.6873		
التخصص العلمي.	بين المجموعات	4	1.9314	1.089	0.471
	داخل المجموعات	109	46.756		
المجموع		113	48.6874		
عدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي	بين المجموعات	3	2.7567	2.0822	0.286
	داخل المجموعات	110	45.9305		

		48.6872	113		المجموع
0.423	1.1231	1.4663	3	بين المجموعات	المسمى
		47.2208	110	داخل المجموعات	الوظيفي
		48.6871	113		المجموع

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال spss.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (3) يتضح أن تحليل التباين الأحادي لم يشر إلى وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث كانت مستويات الدلالة الخاصة بقيم F (0.515، 0.471، 0.286، و 0.423) أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). وبذلك سيتم قبول الفرضية العدمية، التي تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

- أخيراً من أجل فحص الفرضية الثالثة، وبما أن الدراسة اشتملت كل البنوك التجارية العاملة في الأردن باختلاف جنسيتها (محلية أو أجنبية)، فكان من اللازم تحديد مصادر الاختلاف بين إجابات عينة الدراسة حول درجة أهمية واستخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، لذلك قد جرى تقسيم عينة الدراسة المتمثلة في البنوك التجارية العاملة في الأردن حسب معيار الجنسية إلى قسمين: بنوك محلية وأخرى أجنبية، وتم استعمال تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) من أجل اختبار هذه الفرضية، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج عملية تحليل التباين بالنسبة للمعلومات النوعية.

جدول رقم (4): تحليل التباين الأحادي بين جنسية البنك و درجة استخدام المعلومات النوعية في اتخاذ القرار الائتماني.

المعيار	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
جنسية البنك	بين المجموعات	1	0.3148	0.6512	0.548
	داخل المجموعات	112	48.3726		
المجموع		113	48.6874		

المصدر: تم إعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستعمال .spss

من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (4) يتضح أن تحليل التباين الأحادي لم يشر الى وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) ودرجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، وذلك عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، حيث كان مستوى دلالة قيمة $F (0.548)$ أكبر من مستوى دلالة 5%. بذلك سيتم قبول الفرضية العدمية، التي تدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) و درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

ثالثاً: أسلوب التحليل العاملي:

يعتبر التحليل العاملي واحداً من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات، المتعلقة بظاهرة الدراسة، حيث يبدأ التحليل العاملي ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في مصفوفة الارتباط حيث يحول مجموعة من المتغيرات إلى مجموعة جديدة من المتغيرات المركبة التي لا ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطاً عالياً (Kim and Mueller, 1978). يهدف الباحث من وراء تطبيق هذا الأسلوب إلى وضع نموذج عملي مقترح لتحليل مخاطر الائتمان، انطلاقاً من التكوين الأصلي (التقسيم النظري) الذي تم بناءه بالاعتماد على مجموعة من أدبيات الدراسة غير المترابطة (inconsistent literature).

اعتمد الباحث في بناء نموذج الدراسة على التكوين النظري الذي يضم مجموعة من المعلومات النوعية المتمثلة في: شخصية العميل، الضمانات المقدمة من طرف العميل، رأسمال العميل، مقدرة العميل، الظروف الخارجية، عوامل أخرى، من أجل الوصول إلى نموذج عملي مقترح، متعلق بالمعلومات النوعية الداخلة في تحليل مخاطر الائتمان خاص بالبيئة الأردنية (البنوك التجارية العاملة في الأردن)، وقد قام الباحث قبل إجراء عملية التحليل العاملي بفحص درجة ارتباط المتغيرات بعضها ببعض حيث يفترض حذف المتغيرات التي ترتبط مع بعضها ارتباطاً عالياً (Field, 2005).

رغم أن الارتباط المتعدد (Multicollinearity) لا يعتبر مشكلة عند إجراء عملية التحليل العاملي إلا أنه من المهم تجنب الارتباط المتعدد المطلق (Perfect Multicollinearity) أي الحالة التي تكون فيها المتغيرات مرتبطة فيما بينها بدرجة عالية حيث يفوق معامل الارتباط 0.9 (Kennedy, 1998).

و يمكن اختبار الارتباط المتعدد لمصفوفة ما من خلال احتساب المحدد الخاص بها (The Determinant of R-Matrix)، وقد بلغ محدد مصفوفة المتغيرات النوعية 0.034، حيث يعتبر ذلك مقبولا إحصائيا طالما فاقت قيمة المحدد القيمة اللازمة، والمقدرة ب0.00001 (Field, 2005).

لذلك تم التأكد من عدم وجود متغيرات مرتبطة فيما بينها بدرجة عالية وبالتالي لن يتم في هذه المرحلة حذف أي بند من بنود الإستبانة.

في دراستنا بلغت قيمة KMO الخاصة بالمتغيرات النوعية 0.679 والتي تقع في نطاق القيم الجيدة ($KMO > 0.5$) ، بينما كانت قيمة اختبار Bartlett's ذات دلالة إحصائية عالية ($p < 0.05$)، بذلك فقد تم التأكد من توفر الشروط الملائمة لإجراء عملية التحليل العاملي.

و قد تم الاعتماد على أسلوب المكونات الرئيسية (Principal components) في استخلاص العوامل المستخدمة في الدراسة، كما تم الاعتماد على معيار الجذر الكامن (Eigenvalue) في عملية إبقاء العوامل التي تخضع لعملية التحليل العاملي، وباستخدام هذا المعيار يتم الاحتفاظ فقط بالمكونات ذات القيمة الأكبر من واحد صحيح (1) لتخضع لمزيد من التحليل (Field, 2005).

تجدر الإشارة إلى انه قد تم إخفاء عرض القيم المطلقة للتشبعات (Factor Loading) التي تقل عن (0.5) ، وذلك تماشيا مع حجم عينة الدراسة، وبذلك تم استيفاء الشروط اللازمة قبل إجراء عملية التحليل العاملي، حيث تم فحص مدى كفاية وملائمة بيانات الدراسة لإجراء هذا النوع من التحليل.

أ- تطبيق التحليل العاملي على المتغيرات النوعية:

أظهرت نتائج عملية التحليل بالنسبة للبيانات النوعية حذف خمسة أسئلة من أصل 19 سؤالا، فقد اعتمد الباحث في عملية حذف الأسئلة على معيار كفاية العينة (Measures of Sampling Adequacy)، فطُرأت تغيرات ملحوظة على التكوين الأصلي (النظري) حيث انخفض عدد المتغيرات النوعية من ستة متغيرات الى خمسة فقط، فتم استخلاص العوامل التي كانت قيم الجذور الكامنة فيها أكبر من واحد صحيح (1)، وتم اهمال المتغيرات الأخرى التي لا تحقق الحد الأدنى لقيمة الجذور الكامنة، ويمكن تلخيص أهم نتائج عملية التحليل العاملي بالنسبة للمتغيرات النوعية في الجدول التالي:

جدول رقم (5): نتائج عملية التحليل العاملي بالنسبة للمتغيرات النوعية.

العوامل قبل اجراء عملية التحليل العاملي		العوامل بعد اجراء عملية التحليل العاملي	
العامل	المتغيرات	العامل	المتغيرات
شخصية العميل	س1، س2، س3، س4، س5.	مصادقية العميل	س3، س11، س17، س18، س19.
الضمانات	س6، س7، س8، س9، س10.	شخصية العميل	س1، س2.
رأسمال العميل	س11.	الظروف الخارجية	س15، س16.
مقدرة العميل	س12، س13، س14.	الضمانات	س6، س7.
الظروف الخارجية	س15، س16.	مقدرة العميل	س12، س13، س14.
عوامل أخرى	س17، س18، س19.	* س = أسئلة الاستبانة	

المصدر: تم اعداده من قبل الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل العاملي باستعمال spss.

أسفرت عملية استخلاص العوامل الخمسة بعد عملية تدوير قيم الجذور الكامنة التي فاقت قيمتها واحد صحيح (1)، عن مساهمة قيم هذه العوامل مجتمعة في التباين الكلي للعينة بنسبة 64.746%، بينما بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الأول 2.519 حيث تفسر تباينات هذا العامل 17.994% من التباين الكلي وقد ضم هذا العامل الذي يحوز الأهمية النسبية العليا في النموذج المقترح الأسئلة التالية: س3 " معلومات عن حسابات وتسهيلات مصرفية للعميل لدى بنوك أخرى"، س11 " معرفة مدى مساهمة طالب القرض في قيمة المشروع الممول"، س17 " معرفة نوع القطاع الذي يعمل فيه العميل ودرجة المنافسة فيه"، س18 " الزيارة الميدانية لمنشأة العميل"، س19 " معرفة غرض العميل من الحصول على القرض"، وقد ارتأى الباحث تسمية هذا العامل بمصادقية العميل. أما قيمة الجذور الكامنة للعامل الثاني فقد بلغت 1.803 وهي تفسر تباينات هذا العامل 12.877% من التباين الكلي حيث مثل هذا العامل شخصية العميل، في حين بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الثالث 1.709 وهي تفسر تباينات هذا العامل 12.210% من التباين الكلي وقد تم تسمية هذا العامل بالظروف الخارجية المحيطة بعملية الاقراض. وقد بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الرابع 1.673 وهي تفسر تباينات هذا العامل 11.951% من التباين الكلي في حين سمي هذا العامل بالضمانات المقدمة من طرف العميل. وأخيرا بلغت قيمة الجذور الكامنة للعامل الخامس 1.360 وهي تفسر تباينات هذا العامل 9.714% من التباين الكلي والذي سمي بمقدرة العميل.

بعبارة أخرى فقد تم الابقاء على أربعة عوامل فقط من التكوين النظري (قبل اجراء التحليل العاملي) والتي تمثلت في شخصية العميل، الظروف الخارجية المحيطة بعملية الائتمان، الضمانات المقدمة من طرف العميل، ومقدرة العميل، إضافة الى ظهور عامل جديد يحوز على الأهمية النسبية العليا، من بين العوامل الأخرى، تم تسميته "مصادقية العميل".

ب- اختبار ثبات العوامل المستخرجة بعد اجراء التحليل العاملي على المعلومات النوعية:

تم احتساب معاملات ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha" للعوامل الخمسة التي تم استخراجها انطلاقا من التكوين النظري، والتي بلغت 0.75، 0.615، 0.723، 0.642، 0.603، على التوالي وقد فاقت قيم المعاملات المحسوبة القيمة المقبولة احصائيا 0.600 (Sekar, 2003)، و هي قيم مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من ثبات العوامل المستخرجة.

في الأخير يؤكد الباحث على أنه ينبغي معاملة هذه النتائج بحذر بسبب القيود التالية:

- افتقار أدبيات الدراسة الى تعريف واضح وموحد لتحليل مخاطر الائتمان والى تحديد المعلومات الداخلة في تكوينه، بالتالي تم الاعتماد على أسلوب التحليل العاملي لتحديد مجموعة من المتغيرات، خاصة بعينة الدراسة في ظل غياب نظرية مسبقة.
- تم بناء التكوين النظري للدراسة القائم على مجموعة المعلومات النوعية انطلاقا من مجموعة من أدبيات الدراسة غير مترابطة فيما بينها.
- اعتمدت نتائج الدراسة على البيانات التي تم جمعها من خلال توزيع استبانة، وبالتالي هناك احتمال وجود تحيز في اجابات أفراد عينة الدراسة، مما قد يؤثر على صحة هذه النتائج.
- يعتبر التحليل العاملي أسلوبا احصائيا يعتمد على الذاتية، تتغير نتائجه باختلاف المعايير المتبعة في عملية التحليل، فمثلا اختلاف طريقة استخلاص العوامل، أو طريقة تدوير العوامل، أو طريقة إظهار العوامل قد تؤثر على النتائج المحصل عليها، وسيتم تلخيص المعايير التي اتبعها الباحث أثناء قيامه بعملية التحليل العاملي في الجدول التالي:

جدول رقم (6): معايير التحليل العاملي المستخدمة في الدراسة.

البند	نوع الاختبار	المعيار	المرجع
-------	--------------	---------	--------

Field, 2005	1. اختبار KMO 0.5 2. اختبار Bartlett's P<0.05	مدى ملائمة البيانات لإجراء التحليل العالمي.
De Vaus, 2002.	أسلوب المكونات الرئيسية (Principal components)	طريقة استخلاص العوامل.
Field, 2005	معيار الجذر الكامن (Eigen value) الجذر الكامن $1 \leq$	تحديد عدد العوامل التي يتم الإبقاء عليها.
Pallant, 2005	Varimax method	طريقة تدوير العوامل.

ومن خلال ما تقدم نستخلص النتائج التالية:

دلت الدراسة على أن البنوك التجارية التي مثلت عينة الدراسة تستخدم تحليل مخاطر الائتمان في عملية اتخاذ القرار الائتماني بدرجة عالية جدا وهذا ما أكدته نتائج احتساب المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة. وقد جاءت نتائج الدراسة مشابهة للعديد من نتائج الدراسات المماثلة، كدراسة (معلا وظاهر، 1999) التي توصلت إلى أن إدارات المصارف الأردنية تعتمد بدرجة عالية على مجموعة من العوامل المالية والتسويقية والاقتصادية والإدارية في اتخاذ القرار الائتماني. كما أشارت كذلك الى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة احصائية بين الخصائص الوظيفية لأفراد العينة وبين درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، على مستوى البنوك التجارية العاملة في الأردن.

وبينت أيضا عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين جنسية البنك (محلي أو أجنبي) ودرجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، مما يؤكد عدم وجود أية اختلافات بين البنوك التجارية المحلية أو الأجنبية، من حيث درجة استخدام المعلومات النوعية في عملية اتخاذ القرار الائتماني، وقد يعزى ذلك الى انضمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية، وما ترتب عليه من الزامية تطبيق البنوك التجارية الأردنية للمعايير الدولية لرفع مستوى الثقة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية، اضافة الى ارتفاع نسبة الملكية الأجنبية في البنوك المحلية بعد اجراءات التحرر المالي ورفع الأردن لكافة القيود عن الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

الخاتمة:

على ضوء النتائج السالفة و كخلاصة لهذه الدراسة، يمكن تقديم بعض المقترحات التي يرى الباحث ضرورة اعتمادها لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن لأهميتها في مجال تحليل وتقييم مخاطر الائتمان مما يساهم في رفع مستوى الأمان بما يتفق وأهداف البنوك بالمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين، و رفع مستوى الثقة بالقطاع المصرفي بما يشكل مناخ جذاب للاستثمارات الأجنبية و الإقليمية .

على البنوك التجارية العاملة في الأردن الاهتمام بكل أشكال المعلومات النوعية والمتمثلة أساسا في العناصر الخمسة للتحليل الائتماني، عند اتخاذها للقرار الائتماني، وخصوصا دراسة رأسمال العميل، ودراسة مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة. كما ينبغي على هذه الأخيرة القيام بتدقيق القوائم المالية التي تقدمها الشركات المقترضة من قبل مدقق قانوني معتمد لدى المصرف والتأكد من صحتها قبل الاعتماد عليها في عملية تحليل مخاطر الائتمان، كما يفترض التقيد بالتطبيق الفعلي للضوابط اللازمة لعملية منح القروض، والالتزام بسياساتها الائتمانية، وتعليمات البنك المركزي عند اتخاذ القرار الائتماني، والابتعاد قدر الإمكان عن الأسس الذاتية في عملية منح الائتمان.

إضافة لذلك على البنوك الأردنية، تطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته، والتأكد من استغلال أموال القروض واستخدامها في المجالات التي اتفق عليها مع البنوك. كما يطلب منها توفير الكوادر البشرية المصرفية المتخصصة القادرة على إجراء عملية تحليل مخاطر الائتمان بصفة سليمة، والعمل على برمجة دورات تدريبية بصفة دورية بهدف إعداد الموظفين و إكسابهم الخبرة التي تمكنهم من تحليل مختلف أنواع المعلومات من أجل اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة وتجنب مشكلة الديون المتعثرة والعمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة تقوم بالحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالشركات، وتقوم بعملية تحليلها ونشرها، وهذا لمساعدة البنوك والمؤسسات المقرضة في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في عملية اتخاذ القرار الائتماني.

أخيرا يجب تطبيق أسلوب التحليل العاملي في بيانات مشابهة للبيئة الأردنية من أجل وضع نموذج لتحليل مخاطر الائتمان و كذلك الاعتماد على متغيرات نوعية وكمية أكثر من التي استعملها الباحث من أجل التوصل إلى نموذج لتحليل مخاطر الائتمان، أكثر دقة وأكثر قابلية للتعميم.

قائمة المراجع

- جمعية البنوك في الأردن، (التقرير السنوي 2000)، اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن.
- جمعية البنوك في الأردن، تطور القطاع المصرفي (2000-2010)، اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن.
- معلا، ناجي وظاهر، أحمد. (1999)، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية العدد (2)، المجلد (26)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المقطري، هارون. (2010)، استخدام المعلومات المالية وغير المالية لتقييم مخاطر عملاء الائتمان في قطاع البنوك: حالة دراسية عن اليمن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.
- Chiang, Y. and Cheng, E. (2010). Revealing bank lending decisions for contractors in Hong Kong. *International Journal of Project Management*. 1(1):113-121.
- De Vaus, D.A. (2002) Surveys in Social Research, 5th Edition. Sydney: Allen and Unwin.
- Field, A. (2005). Discovering Statistics using SPSS. 2nd Edition. Sage Publication, London.
- Grunert, J., Norden, L. and Weber, M. (2005). The role of non financial factors in internal credit ratings. *Journal of Banking & Finance*. 29 (2005): 509-531.
- Gumparthi, S. and Manickavasagam, V. (2010). Credit Scoring Model for Auto Ancillary Sector. *International Journal of Innovation, Management and Technology*. 1(4): 362-373.
- Kennedy, P. (1998). A Guide to Econometrics. 4th ed. Oxford: Blackwell.
- Kim, N. (2008). Financial Statements and Lending Decision by Large Banks and Small Banks. *International Review of Business Research Papers*. 4(4): 199-207.
- Kim, J., Mueller, C. (1978). Factor analysis statistical methods and practical issues. Newbury Park: Sage Publications.
- Pallant, J. (2005). SPSS survival manual, Maidenhead: Open University Press.
- Salpina, J. and Jakusonoka, I. (2009). An Assessment and Management of Credit Risk in Baltic States' Banks. *Journal of Business Management*. 1 (5): 93-100.

- Sekaran, U. (2003). Research Methods for Business, 4th edition, John Wiley & sons Inc, New York, USA.
- Zurigat, Ziad. (2009). Pecking Order Theory, Trade-Off Theory and Determinants of Capital Structure: Empirical Evidence from Jordan. PhD thesis. School of Management and Languages, Heriot-Watt University, GB.